

Distr.: General
15 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد براولر (ملاوي)

المحتويات

البند ٥٥ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (تابع)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-19863X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

٣ - وأفاد بأن السلطات الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليين لا يزالون يندسون المقدسات الإسلامية، ويهددون سلامة أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، ويسعون لتهويد القدس ومقدساتها، وتغيير الوضع التاريخي للمسجد الأقصى والحرم الشريف. ويجب اتخاذ إجراءات فورية وحازمة لإلزام إسرائيل بوقف هذه الممارسات غير القانونية وإلغائها.

٤ - وأضاف أن آلة الهدم والتدمير الإسرائيلية، في تجاهل تام لإرادة المجتمع الدولي لاتزال تهدد حل الدولتين من خلال الاستمرار في عمليات الإخلاء والتهجير القسري للفلسطينيين، وهدم منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم، وتوسيع المستوطنات، وتوسيع حدار الفصل العنصري، واستغلال الموارد في الجولان السوري المحتل والتورط في التجارة غير القانونية للسلع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، في مخالفة للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٤ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتعرب المجموعة عن تقديرها للحكومات التي منعت مواطنيها من التعامل مع المستوطنين الإسرائيليين، وتدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها. كما ترحب المجموعة بقرار الاتحاد الأوروبي وضع ملصقات لتمييز منتجات المستوطنات في الأراضي المحتلة باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح لتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية في هذا الصدد.

٥ - وأردف أن إسرائيل لاتزال تفرض حصاراً جائراً على قطاع غزة يؤدي إلى تفاقم حدة الفقر والهمبار الاقتصاد والبطالة، لا سيما بين الشباب في غزة، وتضييق أبسط سبل العيش الكريم، وتقييد حرية التنقل في الضفة الغربية وما نتج عنه من تضييق أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال الآلاف من الأسر الفلسطينية في غزة بلا مأوى بسبب عرقلة إسرائيل لآليات إعادة إعمار غزة في أعقاب العدوان

البند ٥٥ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/70/133)، و A/70/312، و A/70/341، و A/70/351، و A/70/406، و A/70/406/Corr.1، و A/70/421)

١ - السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): تحدث بالنيابة عن المجموعة العربية فقال إن المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء التصاعد الخطير في الأعمال الاستفزازية والعدوانية التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون الإرهابيون ضد الفلسطينيين، على وجه الخصوص منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأشار إلى أن الاجتماع الوزاري الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ اتخذ قراراً بإدانة الإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه إسرائيل وما يرتكبه جيشها ومستوطنوها من جرائم القتل الممنهج والاستيطان والتهويد والتطهير العرقي التي ترقى إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

٢ - وذكر أن التقارير المقدمة إلى اللجنة، تؤكد أن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مستمرة في استخدام القوة المفرطة والمميتة ضد الفلسطينيين وتحتجز الآلاف من المعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال والنساء الحوامل، وتمارس التعذيب النفسي والجسدي ضد الأطفال الفلسطينيين وقتلهم بدم بارد ودهسهم وسحلهم. ودعا لإدانة هذه الجرائم بشكل لا لبس فيه، وتحميل السلطات الإسرائيلية المسؤولية الكاملة وتقديم جميع الجناة إلى العدالة الدولية دون إبطاء.

الأراضي المحتلة لضمان النقل الكامل لما تمارسه إسرائيل من انتهاكات للقانون الدولي، وتجاوزات لالتزاماتها بصفقتها الدولة القائمة بالاحتلال.

٨ - وذكرت أن وفدها يشعر بقلق بالغ إزاء ازدياد الممارسات الإسرائيلية غير القانونية والتوترات المتصاعدة الناجمة عن انتهاكات إسرائيل الجسيمة للقانون الدولي. ويعكس تقرير اللجنة الخاصة (A/70/406) و (A/70/406/Corr.1) بكل وضوح، ارتفاع عدد السجناء والمحتجزين الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، وزيادة معاناتهم من الإهمال الطبي وسوء المعاملة وتعرضهم للضرب والتعذيب، بالإضافة إلى الاعتقال التعسفي لمئات الأطفال، والحكم عليهم بالسجن لسنوات طويلة قد تصل إلى عشرين عاما. وتواصل إسرائيل توسيع مستوطناتها، وهدم منازل الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم والتهمجير القسري لأعداد كبيرة من الأسر، بما في ذلك العديد من البدو في الضفة الغربية ولا سيما في القدس الشرقية، التي فرض فيها المزيد من القيود على حرية سكانها، الذين يعاملون بالاستناد إلى عدد وافر من القوانين التمييزية، على أنهم "مقيمون دائمون"، مع احتمال إلغاء وضعهم في أي وقت. وتعتمد إسرائيل عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين وتتغاضى عما يرتكبه المستوطنون ضدهم من أعمال العنف التي كبدت الفلسطينيين أضرارا بشرية ومادية ونفسية واقتصادية جسيمة. وتمارس القوات الإسرائيلية القمع والقوة المفرطة ضد الفلسطينيين العزل، وتعتمد تأخير وصولهم إلى المستشفيات أو تمنعهم من الوصول إليها. ولم تكثف إسرائيل بفرض الحصار غير القانوني على قطاع غزة الذي يعد شكلا من أشكال العقوبة الجماعية، ولكنها قامت بعمليات عسكرية متكررة على المنطقة، ولا سيما آخر عملية عسكرية في عام ٢٠١٤، التي كان أكثر من ثلثي ضحاياها من المدنيين. وقد كان لهذا الحصار آثار نفسية

الإسرائيلي على قطاع غزة في عام ٢٠١٤، الذي تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح وهدم آلاف المنازل، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة. وبما أن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة دليل على إخفاق إسرائيل في تحمل مسؤوليتها لحماية الفلسطينيين، فإن المجموعة العربية تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنشاء نظام للحماية الدولية في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٦ - وذكر أن المجموعة العربية تؤكد على دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في صموده ودفاعه المستمر عن أرضه ومقدساته وتصديه البطولي للممارسات العدوانية الاسرائيلية. وتدعو إلى إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام القانون الدولي وجميع الاتفاقات السياسية والاقتصادية والأمنية التي وقعت عليها. ويجب على إسرائيل أن تتعاون مع الجهود الرامية إلى وضع جدول زمني لإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان العربي السوري، والانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وتحقيق السلام العادل والشامل وفقا للقرارات الشرعية ومبادرة السلام العربية، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٧ - السيدة المشرخ (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة غير كاملة نظرا لاستمرار الرفض الإسرائيلي التعاون معها والسماح لأعضائها بدخول الأراضي الفلسطينية. وبالنظر إلى أن الممارسات الإسرائيلية غير القانونية تتجاوز بكثير ما تم توثيقه، فإن وفدها يطالب المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لحملها على السماح لأعضاء اللجنة الخاصة بدخول

الجاذب الرئيسي لقوى التطرف والإرهاب في المنطقة. وعليه، فإن وفدها يدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن واللجنة الرباعية وشركاءها الإقليميين، إلى بذل كل ما في وسعهم لإنقاذ عملية السلام والأمن وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري، وتنفيذ حل الدولتين على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وذلك وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد. وينبغي أن تواصل الأمانة العامة دعمها لعمل اللجنة الخاصة في الكشف عن الحقائق المتصلة بالممارسات غير القانونية لإسرائيل، عملاً بولايتها.

١٢ - السيدة لودي (باكستان): قالت إنه بينما ترفض إسرائيل باستمرار التعاون مع اللجنة الخاصة أو إتاحة إمكانية وصول المنظمات الدولية لكي تتمكن من التحقق من الحالة في الميدان، لا يزال المدنيون الفلسطينيون الأبرياء يعانون من القمع الوحشي، ومن القيود المفروضة على حقوقهم وحريةهم، ومن اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين وإرهابهم واستفزازاتهم في الأماكن المقدسة، بما في ذلك في حرم المسجد الأقصى، ومن الآفاق القائمة للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة عن طريق التفاوض. وتتصاعد أحداث العنف ويتوقع اندلاع انتفاضة ثالثة وأكثر حدة. وتتفاقم معاناة الفلسطينيين من جراء السنوات الثماني للحصار المضروب على قطاع غزة، الذي تسبب في عرقلة خطيرة لجهود إعادة الإعمار في أعقاب الدمار الذي خلفه النزاع عام ٢٠١٤ في قطاع غزة. ولا يزال العقاب الجماعي مفروضاً، على الرغم من عدم جدواه بشكل واضح.

١٣ - وذكرت أن ممارسات الجيش الإسرائيلي الثقيلة الوطأة واستخدام الذخيرة الحية، مما أسفر عن وقوع أعداد

وجسدية واقتصادية مدمرة على السكان وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة ونقص الوقود والكهرباء والغذاء وخدمات الصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، تواصل إسرائيل والشركات الإسرائيلية استغلال مختلف الموارد الطبيعية الفلسطينية.

٩ - وأوضحت أن الأرض الفلسطينية المحتلة تشهد وضعاً متفجعاً بشكل متزايد جراء تمارد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين المتطرفين بأعمال الاستفزاز والتخويف والتحرير العنصري، والعبث بالمقدسات، وارتكاب أخطر أعمال القمع والعنف ضد الفلسطينيين العزل، وخاصة الأطفال منهم، في ظل ثقافة الكراهية والإفلات من العقاب التي رسختها الحكومة الإسرائيلية في أوساط مواطنيها.

١٠ - وأشارت إلى دولة الإمارات العربية المتحدة تستنكر وتدين بشدة انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وغيرها من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وتطالب الحكومة الإسرائيلية بوقف هذه الانتهاكات على الفور وتحملها المسؤولية الكاملة المترتبة عليها. كما تطالب دولة الإمارات الأمم المتحدة بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات تكفل وقف جميع الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية وغير القانونية وعلى رأسها العبث السافر بالأماكن المقدسة ومحاولات التقسيم المكاني والزمني للحرم الشريف، وتوسيع المستوطنات التي تسببت بفشل متكرر لمفاوضات السلام.

١١ - وختتمت كلامها بقولها إن القضية الفلسطينية تظل قضية العرب الأولى وأن استمرارها دون حل عادل يشكل

والوفاء بالتعهدات التي قُطعت في أعقاب ذلك النزاع دون إبطاء.

١٦ - السيد مينيل (جنوب أفريقيا): قال إن مداوات اللجنة تجري في ظل تصاعد التوتر والعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وخاصة في القدس الشرقية؛ وأسفرت الأعمال العدائية، عن مقتل ٧٣ فلسطينيا وإصابة ما لا يقل عن ٣٦٠ ٢ بجروح، بينما أسفرت الهجمات على الإسرائيليين اليهود أيضا عن مقتل ١١ إسرائيليا. ويدين وفده جميع أشكال العنف، بغض النظر عن مرتكبيها. ويعرب عن تعازيه لأسر وأصدقاء الضحايا من جميع أطراف النزاع، ويدعو السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إلى ممارسة ضبط النفس في الرد على الحوادث الأخيرة. وتندد جنوب أفريقيا بكل المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي القائم في الأرض المقدسة، الذي حافظ على الاحترام المتبادل للأماكن المقدسة لديانات التوحيد الثلاث الرئيسية في العالم. ويعتبر الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة بمثابة تذكير عاجل بضرورة حل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي تمثل جذوره في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.

١٧ - وذكر أن وفده يشعر بقلق شديد إزاء النتائج التي توصلت إليها اللجنة الخاصة بشأن أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك النساء والأطفال. ودعا إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان لجميع الأسرى الفلسطينيين والالتزام بأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. وتدين جنوب أفريقيا استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تظهر استخفافا صارخا بالرأي العام الدولي، وتؤدي إلى تقويض حل الدولتين وتهدد بقاء الدولة الفلسطينية المستقبلية واتصالها الجغرافي. كما تدين أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون

كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء، تعتبر أمرا يبعث على القلق. وتعتبر القيود المفروضة بموجب القانون الدولي على استخدام القوة واجبة التطبيق في الحالات التي تعمل فيها أي قوة احتلال عسكرية في المناطق المدنية. ومن المثير للقلق أيضا، التشريعات الإسرائيلية التمييزية التي تفرض عقوبات غير متناسبة على الفلسطينيين القصر، بما في ذلك أحكام السجن لمدة أربع سنوات لرشق الحجارة، في حين أدى اعتقال النشطاء الشباب وأفراد أسرهم بتهمة التحريض على الفيسبوك إلى زيادة تعزيز مناخ الخوف واليأس. ولا يمكن أن يولد مثل هذا التعذيب النفسي والجسدي للشباب الفلسطيني إلا إلى المزيد من العنف.

١٤ - وأعربت عن ترحيب باكستان بالزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى المنطقة وعن تأييدها لوجهة نظره في أن السبيل الوحيد لوضع حد للعنف يتمثل في إحراز تقدم حقيقي نحو التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم، الذي يجب أن يشمل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة جغرافيا والقابلة للبقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية، بما فيها لبنان والجزولان السوري. وبعد أن أشارت إلى أن احتمالات التوصل إلى أي حل من هذا القبيل لا تزال قائمة، تساءلت عما يمكن عمله لتحقيق التقدم اللازم وعما إذا كان مجلس الأمن سيلتزم الصمت بشأن هذه المسألة.

١٥ - وكررت دعم حكومتها الثابت للشعب الفلسطيني في كفاحه الطويل من أجل تقرير المصير. وإذ تضع في اعتبارها أن النزاع في عام ٢٠١٤ في قطاع غزة قد أدى إلى زيادة كبيرة في مسؤوليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، قالت إنه يجب التعجيل بتلبية الاحتياجات المالية للوكالة

٢٠ - وذكر أن عدوان إسرائيل الغاشم على قطاع غزة في تموز/يوليه ٢٠١٤ قد خلف من الدمار ما لا يمكن تجاوز الحديث عنه، ويجعلنا أمام تحد كبير في الاختيار بين الالتزام بمبادئ القانون الدولي أو فرض منطلق القوة، دون خوف من أي تبعات. وتؤكد الكويت دعمها الكامل لنضال الشعب الفلسطيني لنيل كامل حقوقه السياسية المشروعة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة في غضون فترة زمنية محددة وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. كما تطالب بإطلاق سراح المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين وإرسال لجنة دولية لتقصي الحقائق حول الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي والتحقق من مدى امتثال إسرائيل لأحكام القانون الدولي. وتستنكر الكويت الحصار الإسرائيلي غير القانوني واللاإنساني على قطاع غزة.

٢١ - وأضاف أن وفده يجدد دعمه لطلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. ويؤكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه إلزام إسرائيل بالتعاون مع اللجنة الخاصة وتنفيذ توصياتها، وبالتالي وقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الإنساني الدولي في الأراضي المحتلة.

٢٢ - السيد خيمينيز (نيكاراغوا): دعا إسرائيل إلى السماح لأعضاء اللجنة الخاصة بدخول أراضيها لإجراء مشاورات مع الحكومة الإسرائيلية والضحايا الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وما فتئ الفلسطينيون على مدى أكثر من ٦٧ عاماً، يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل الحصار الاقتصادي غير القانوني وغير الإنساني، الذي يقيد بشدة قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والسكن اللائق. وتساءل في ضوء اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مؤخرًا، عن الطريقة التي يتمكن الفلسطينيون بها من إعمال حقهم في

الإسرائيليون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم، بما في ذلك هدم المنازل، وتحث السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مرتكبي هذه الأعمال. وتشدد على الحاجة الملحة لقيام إسرائيل برفع حصارها غير القانوني، الذي يؤدي إلى تفاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني المتردي أصلاً في قطاع غزة.

١٨ - وأشار إلى أن السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين يتمثل في إجراء مفاوضات شاملة وغير مشروطة لمعالجة جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك ما يتعلق بالنشاط الاستيطاني الإسرائيلي ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة واستمرار احتلال الأرض الفلسطينية. ومن شأن مثل هذه المفاوضات أن تسهم أيضاً إلى حد كبير في السلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط. وأعرب عن تأييد حكومته للجهود الدولية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، كجزء من حل الدولتين الذي يتيح لدولتي إسرائيل وفلسطين العيش جنباً إلى جنب في سلام، على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

١٩ - السيد الحار الله (الكويت): أثنى على اللجنة الخاصة للعمل الدؤوب الذي قامت به على الرغم من القيود التي تضعها إسرائيل، وعدم تعاونها مع اللجنة. ويشير تقرير اللجنة الخاصة بشكل واضح وصريح إلى استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية المنهجية في تحد للمجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية. ويشكل الارتفاع الحاد في بناء المستوطنات منذ العام الماضي أكبر دليل على تعنت إسرائيل وإصرارها على خرق القانون الدولي. كما تؤكد هذه التصرفات عدم مصداقية إسرائيل في التوصل إلى حل سياسي ودائم يشمل وجود دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

التنمية أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بينما تواصل إسرائيل احتلالها غير القانوني لأرضهم. وفي قطاع غزة بوجه خاص، نسيطر إسرائيل على كل جوانب الاقتصاد وتستغل الموارد الطبيعية، وتقيّد حرية الفلسطينيين في التنقل وتقوم بتدمير هياكلهم الأساسية ومحاصيلهم على أساس يومي. وليس بوسع سكان غزة التركيز بشكل كامل على التنمية الاجتماعية والاقتصادية عندما يكون شغلهم الشاغل مجرد البقاء على قيد الحياة. وفي الوقت نفسه، يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج ولم يفعل شيئاً للتخفيف من معاناتهم.

٢٣ - وذكر أن من المؤسف أنه على الرغم من العدد المتزايد من القتلى في صفوف الفلسطينيين الأبرياء، بالإضافة إلى التهجير الجماعي للفلسطينيين والتدمير المتواصل لمنازلهم وهياكلهم الأساسية، لا تزال القضية الفلسطينية دون حل. وتدعو نيكاراغوا المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، للحيلولة دون زيادة تصعيد الوضع المتوتر أصلاً في القدس الشرقية، بما في ذلك في باحة المسجد الأقصى، وكفالة احترام الحرية الدينية ومنع التحريض على العنف والتطرف الديني.

٢٤ - وأعرب عن تضامن نيكاراغوا مع السجناء السياسيين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، المحتجزين في السجون الإسرائيلية والذين تُخضعهم السلطات الإسرائيلية لمعاملة غير إنسانية، أدت إلى إضراب السجناء عن الطعام، وإلى وفاة بعضهم في بعض الحالات. ولذلك، فإن حكومته تدعو إلى الإفراج الفوري عن جميع السجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية.

٢٥ - وأشار إلى أن الخطوة الأولى نحو تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين تتمثل في تنفيذ القرارات ذات الصلة التي تطالب بالسيادة الفلسطينية وتقرير المصير وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى وطنهم

٢٦ - السيد جاكنا (الجزائر): قال إن إسرائيل تعرقل بشدة عمل اللجنة الخاصة من خلال رفضها المستمر التعاون مع ولايتها للتحقيق في الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وبالإضافة إلى الجريمة الأساسية المتمثلة في حرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، فإن إسرائيل تخضعهم أيضاً لعدد لا حصر له من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، وتدّيس أماكن عبادتهم وارتكاب الاعتداء عليهم، بما في ذلك الاعتداء الأخير الذي تم فيه حرق الأطفال حتى الموت. وأصبح التقدم في التكنولوجيا يعني أن بإمكان الناس في جميع أنحاء العالم استقبال القنوات التي تظهر قيام السلطات الإسرائيلية بتسليح المتطرفين والتغاضي عن اعتداءاتهم على الفلسطينيين الذين يطالبون سلمياً بوضع حد

الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧، تسلط الضوء مرة أخرى على المعايير المزدوجة المخيبة للآمال التي تستخدمها الأمم المتحدة في تناول العديد من القضايا الحاسمة اليوم. ومن المثير للقلق البالغ أنه رغم التقارير التي تناول عددا من القضايا المتكررة، لم تكن هناك علامات على حدوث أي تحسن للوضع في دولة فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، وتم تجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن المسألة بشكل صارخ. وأصبحت سلسلة الانتهاكات المتعمدة للقانون الدولي - بما في ذلك، في جملة أمور، الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين، والحصار المفروض على غزة، والمستوطنات الإسرائيلية والمعاملة غير الانسانية للسجناء الفلسطينيين والعرب - أمرا روتينيا في الأراضي المحتلة، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، فإنها تفتقر إلى القدرة على منع وقوع هذه الانتهاكات. ويبرز اندلاع أعمال العنف في فلسطين وإسرائيل في الآونة الأخيرة بوضوح عدم قدرة المنظمة، وخاصة مجلس الأمن، على معالجة الأسباب الجذرية لقضية فلسطين.

٣١ - وأشار إلى أن من الواضح أن عدم احترام القانون، واستخدام القوة بشكل عشوائي زغير متناسب في كثير من الأحيان والقوة العسكرية الهائلة للسلطة القائمة بالاحتلال لم يساعد بأي شكل من الأشكال على جعل بلدان المنطقة أكثر أمنا واستقرارا، أو هئية بيئة مواتية لبناء الدولة أو إنشاء أي شرعية، لكنه نجح فقط في زرع الحقد وعدم الثقة والإحباط وفي إيجاد حلقة مفرغة من الفوضى والعنف والموت. ولا تنشأ الشرعية من خلال مجرد التصديق على المعاهدات والاتفاقيات ولكن من خلال البرهنة بشكل ملموس على الامتثال لتلك المعاهدات ولمدونات قواعد السلوك والأخلاق وللقانون. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا

للاحتلال. وعلاوة على ذلك، فإن حصار غزة الاستعماري وغير القانوني يعمل على تحويل المنطقة بفاعلية إلى سجن كبير. وتحث الجزائر المجتمع الدولي على استخدام الوسائل المتاحة من أجل حل القضية الفلسطينية من خلال إنهاء الاحتلال وكفالة إقامة دولة فلسطينية كاملة.

٢٧ - السيد حليلة (مصر): قال إن وفده يشعر بقلق بالغ إزاء النشاط الاستيطاني الإسرائيلي المستمر في الأراضي المحتلة، ولا سيما إزاء الأعداد القياسية للمناقصات التي أعلن عنها خلال العامين الماضيين لبناء وحدات سكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويؤدي هذا النشاط، الذي تفاقم من جراء أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين، إلى التعجيل بتحطيم أي احتمال للتوصل إلى حل الدولتين.

٢٨ - وذكر أنه على الرغم من أن حكومته لا تزال ملتزمة بتحقيق السلام وتدين جميع أشكال العنف ضد المدنيين، فإنها تؤكد أن الممارسات الإسرائيلية الأخيرة، بما في ذلك الاعتداء على المصلين في المسجد الأقصى، تشكل استفزازا لم يسبق له مثيل ليس فقط ضد الفلسطينيين بل ضد المسلمين في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ما لهذه الأعمال من تأثير مدمر على عملية السلام، فإنها تؤدي إلى تعزيز يد الجماعات المتطرفة والإرهابية باستخدامها كمادة إضافية لممارساتها الخادعة لتجنيد الأنصار في أوساط الشباب المسلم.

٢٩ - وأشار إلى أن الأزمة في سورية ليست سببا لتخلي المجتمع الدولي عن الجولان السوري المحتل. ويدين وفده بشدة استمرار إسرائيل في احتلالها لتلك الأرض، ويحث إسرائيل على الانسحاب فورا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

٣٠ - السيد بروانو (إكوادور): قال إن تقارير الأمين العام المعروضة على اللجنة، التي تلفت الانتباه إلى

خلال الأعمال العدائية الأخيرة، ليس هناك أي مبرر لزيادة حرمان السكان من المعونة والمساعدة. ويُعتبر إيجاد سكان معوزين يعتمدون على المساعدات الخارجية النتيجة المباشرة للاحتلال العسكري، الذي تقوم إسرائيل - المسؤولة مسؤولية مباشرة عن ارتكاب انتهاكات منهجية للحقوق الأساسية - عن طريقه بإدامة دوامة الكراهية والخوف والعنف. وليس الاحتلال ولم يكن أبدا هو الحل، بل كان قوة مكثفة ذاتيا تدمر قدرة المجتمعات المحلية على القيام بأي شيء أكثر من مجرد البقاء على قيد الحياة.

٣٤ - وأعرب عن تضامن وفده مع الشعب الفلسطيني، وكرر دعمه الثابت للحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة. وتؤيد ملديف حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبا إلى جنب، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، وتدعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلة. وتتضمن ملديف مرة أخرى إلى الوفود الأخرى في مطالبة إسرائيل بالكف عن تجاهل الأهمية العظمى للقانون الدولي والإرادة العالمية ووضع حد لعقود من الظلم والعنف والكراهية.

البيانات في إطار ممارسة حق الرد

٣٥ - السيدة ميتزاد (إسرائيل): قالت إنه في كل عام تعقد اللجنة هذه الجلسة السخيفة التي يشهد وفدها فيها مسيرة الحماقة عندما لا يكتفي أسوأ منتهكي حقوق الإنسان بالإعراب عن النفاق ولكن عن معرفتهم السطحية بالموضوع في كثير من الأحيان. وقد تقرر استنتاجات اللجنة الخاصة فعليا حتى قبل أن تبدأ عملها، ومن شأن بحث بسيط عبر الإنترنت عن بعض الوقائع المزعومة أن يكشف عن مدى تشويه التقرير بالمقارنة مع الحقيقة الواقعة. وتكون النتيجة تقريرا مضللا وهداما آخر للأمم المتحدة يقدم أنصاف

أن يسأل عما إذا كان خيار تفضيل القوة على سيادة القانون أمرا مستداما في الأجل الطويل من وجهة النظر القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية.

٣٢ - وذكر أن إنكار الآخر لا يؤدي إلا إلى إثارة العقليات الانتقامية، وهي حالة لا يمكن أن يستفيد منها أحد. لأنه حتى يكون هناك سلام في إسرائيل وفلسطين، لا بد من معالجة العقبات الكامنة معالجة شاملة وحاسمة من خلال كفالة وضع حد للاحتلال العسكري وممارسة الفلسطينيين للسيادة الكاملة على أرضهم، التي تعين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وكفالة حق العودة للفلسطينيين الذين طردوا من أرضهم. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة حث الطرفين على استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة في أقرب وقت ممكن بهدف التوصل إلى اتفاقات عادلة بشأن القضايا الرئيسية التي أعاقت تحقيق سلام شامل يستند إلى رؤية دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

٣٣ - السيد سرير (ملديف): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يضاف إلى مجموعة متزايدة من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وأحكام محكمة العدل الدولية والتقارير العديدة لهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تمثل الإرادة العالمية الساحقة في الوقف الفوري والقاطع للممارسات الإسرائيلية الضارة التي تنكر حقوق سكان الأراضي المحتلة غير القابلة للتصرف. وتنتهك السياسات الوطنية لإسرائيل القانون الدولي باستمرار وبشكل صارخ وتشكل نظاما للفصل العنصري. ويعتبر الحصار المفروض على غزة عقابا جماعيا للسكان المطحونين بالفعل: وبمقتل أكثر من ألفي فلسطيني منذ عام ٢٠١٤، وتدمير أكثر من ٢٥ ٠٠٠ وحدة سكنية، ونزوح نصف مليون فلسطيني

المستمرة لتحويل المداولات وإلقاء اللوم على الآخرين عن الوضع الإنساني المدمر في بلده أمرا مرهقا؛ ويجب ألا ننسى أنه يتحدث باسم النظام الذي يستخدم المواد الكيميائية بشكل منهجي لقتل مواطنيه. وفيما يتعلق بجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا والسودان والمملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية، أعربت عن أملها في أن يتمتع مواطنو تلك البلدان بنفس الحقوق في حرية التعبير أو التجمع التي يتمتع بها ممثلوها في الأمم المتحدة. وينبغي لأولئك الذين يسعون حقا إلى القيام بدور إيجابي وبناء في النزاع أن يركزوا جهودهم على دعم استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين بدلا من الإدلاء ببيانات فارغة في اللجنة الرابعة.

٣٩ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد إسرائيل، بعد أن استمع إلى كل هذا الكم من الإدانات الدولية للحكومة الإسرائيلية طوال المناقشة حول البندين الحالي والسابق من جدول الأعمال، قد لجأ للأسف إلى كيل الاتهامات المعتادة ضد الدول الأعضاء واتهام اللجنة بأنها مسيسة، في محاولة غير مجدية لتحويل الانتباه عن جرائم الحكومة الإسرائيلية الشنيعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤٠ - وذكر أن من المستغرب أن تتحدث ممثلة إسرائيل عن عملية السلام وحقوق الإنسان عندما تستحق حكومتها أن تحصل على الرقم القياسي العالمي في حجم ووحشية وعدد انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، في حين تواصل إسرائيل منع منظمات حقوق الإنسان ونشطاء السلام وموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء اللجنة الخاصة من دخول الأراضي المحتلة للقيام بعملهم. وتساءل عما إذا كانت ممثلة إسرائيل تعتبر كل البيانات التي أدلى بها أمام اللجنة الرابعة بشأن الموضوع قيد البحث

الحقائق وحقائق ملتوية أخرجت من سياقها. وأعربت عن رغبتها في وضع الأمور في نصابها فيما يتعلق بالاتهامات والأكاذيب التي لا أساس لها من الصحة والتي تم عرضها مرارا وتكرارا أثناء النظر في البند الحالي من جدول الأعمال.

٣٦ - وذكرت أنها إذ ترحب بالاهتمام الملحوظ بالحقوق الفلسطينية الذي أبداه ممثل لبنان، تشير إلى أنه قد يرغب قبل التحدث عن إسرائيل في أن يلقي نظرة على مخيمات اللاجئين في بلده، حيث يعاني الفلسطينيون بعض أسوأ الظروف في المنطقة من حيث العنف والتمييز الشديد والقهر الاقتصادي والاجتماعي. أما بالنسبة لاتهاماته بشأن سياسات الحكومة الإسرائيلية، تجدر الإشارة إلى أن حزب الله، المصنف دوليا كجماعة إرهابية، يشكل جزءا من الحكومة اللبنانية ويضم نصف مجلس وزرائها.

٣٧ - وأشارت إلى أن البيان المطول الذي أدلى به الممثل الفلسطيني فشل في الإجابة عن سبب رفض السلطة الفلسطينية استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، التي لا تزال ملتزمة بالحل القائم على وجود دولتين وما فتئت تدعو الرئيس الفلسطيني مرارا وتكرارا لاستئناف محادثات السلام. ومع ذلك، تواصل السلطة الفلسطينية التهرب من المسألة وتوجيه ادعاءات شائنة، بل وتتهم إسرائيل باستئصال الأعضاء، في رسالة رسمية موجهة إلى مجلس الأمن - وهو تعبير فاحش عن همّة الدم التي شاعت في القرن التاسع عشر. ومن خلال التحريض على مزيد من العنف ورفض العودة إلى غزة واستئناف المفاوضات المباشرة، تتجنب السلطة الفلسطينية تحمل المسؤولية عن الموجة الحالية من الإرهاب وعن شعبها ومستقبله.

٣٨ - وأضافت أنها ما زالت مندهشة من أن نظاما وحشيا يفتقر إلى كل مصداقية دولية يعتقد أن له أي حق في إلقاء الدروس على الآخرين. وتعتبر محاولات الممثل السوري

بالاعتداء على غزة في عام ٢٠١٤، الذي أسفر عن مقتل أكثر من ٢ ٢٠٠ فلسطيني وإصابة أكثر من ١٠ ٠٠٠ بجراح وهدم ٢٥ ٠٠٠ منزل، ونزوح أكثر من نصف مليون فلسطيني. وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن ١٠٠ فلسطيني لا يزالون مشردين بسبب التأخيرات الكبيرة في جهود إعادة الإعمار، كل ذلك بسبب استمرار العدوان الإسرائيلي. وتم اقتباس الوقائع التي وردت في البيان الذي أدلى به باسم حركة بلدان عدم الانحياز من تقرير اللجنة الخاصة، وينبغي أن تطالب ممثلة إسرائيل بالإجابة على العديد من الأسئلة التي طرحت خلال المناقشة.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة (تابع) (A/C.4/70/L.14)

مشروع القرار A/C.4/70/L.14: استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

٤٤ - السيد ألداي غونزاليز (المكسيك): في سياق عرضه عرضه لمشروع القرار، قال إن إسبانيا وإستونيا وأوروغواي وأيرلندا وآيسلندا والبرتغال وتركيا والجبل الأسود وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجورجيا والدانرك والسلفادور والفلبين وكينيا وليبيريا ولبنان وليختنشتاين وناميبيا والنرويج والنمسا ونيجيرو ونيوزيلندا وهولندا واليابان، قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وأشار إلى أن المكسيك، اقتناعا منها بأن الشفافية والمساءلة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز التفاهم بين الدول الأعضاء ومشاركتها في السلام والأمن الدوليين، ستواصل الإصرار في اللجنتين الرابعة والخامسة على إتاحة معلومات أكثر وضوحا وأكثر تفصيلا لجميع الدول الأعضاء عن المعايير والقواعد المتعلقة بإنشاء ولايات البعثات السياسية الخاصة وتحديثها. ومن المهم تشجيع إجراء حوار تفاعلي

"مسيسة"، بما فيها البيانات التي أدلت بها دول تعتبر صديقة لإسرائيل.

٤١ - وحث ممثلة إسرائيل على الخروج من القوقعة لتري حقيقة الانتهاكات المنهجية التي تقوم بها حكومتها بشكل يومي؛ وقد قامت الأمم المتحدة على نطاق واسع بتوثيق انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، التي تشمل عمليات القتل اليومية للفلسطينيين الأبرياء، وهدم المنازل، وسياسات التمييز العنصري والتطهير العرقي التي تمارسها بحق السكان العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال. وفي ضوء هذه الحقائق، قال إنه ليس بوسعها إلا أن يستنتج أن ممثلة إسرائيل لم تسمع عن جرائم حكومتها أو إنها لا تريد أن تسمع بها؛ ولم يكن ذلك غريبا نظرا لأن إسرائيل قد انتهجت منذ تأسيسها القتل والإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان ضد شعوب المنطقة.

٤٢ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن وفدها يتمسك ببيانه الذي أدلى به أمام اللجنة والرسائل التي وجهت إلى مختلف أجهزة الأمم المتحدة. وتعتبر تلك البيانات - دون تحريف أو بلاغة أو دعاية - عما يقاسيه الشعب الفلسطيني كل يوم من المعاناة الحقيقية والصدمات النفسية والرعب في ظل عقود من الاحتلال العسكري الأجنبي. وتواصل ممثلة إسرائيل تجاهل ذلك الاحتلال وترفض أن تتعامل معه بأي وسيلة، سواء في إطار القانون الدولي، أو الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الرابعة، أو تقارير وكالات الأمم المتحدة ذات المصادقية، أو في المفاوضات لإيجاد حل عادل ودائم وشامل وسلمي.

٤٣ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ينبغي لممثلة إسرائيل، بدلا من التباكي على حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان، بما في ذلك بلدها، الذي ثبت ارتكابه لقتل الاطفال، أن توضح سبب قيام حكومتها

تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682)؛ وتم إجراء استعراضات رئيسية لهيكل بناء السلام والمرأة والسلام والأمن؛ وتم الإعلان في مؤتمر قمة القادة المعني بحفظ السلام الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عن تعهدات لتقديم نحو ٤٠.٠٠٠ جندي لنشرهم في قوات حفظ السلام الحالية والمستقبلية. وعلى الرغم من تلك الجهود، لا يزال الملايين من الناس الأبرياء يجرّون إلى نزاعات مسلحة جديدة أو متكررة، في حين لا يعرف أولئك الذين نزحوا من منازلهم بسبب العنف ويعانون في المنفى، متى سيعودون.

٥٠ - وذكر أن هناك حاجة في ظل هذه الخلفية، إلى إيجاد فهم مشترك وزخم مستدام لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وتحقيقاً لهذه الغاية، قامت جمهورية كوريا بتنظيم مؤتمر في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٥، واجتماع للخبراء في سيول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ وتعتزم عقد مؤتمر دولي للمتابعة في نيويورك في أوائل عام ٢٠١٦. وأعرب عن أمل وفده بمواصلة المناقشات الشاملة بشأن هذه التوصيات في اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والمساهمة في بناء زخم سياسي لتنفيذها.

٥١ - وفيما يتعلق بإدارة القدرات وتعزيز التأهب، أفاد بأنه تجدر الإشارة إلى أنه بينما كان يجري سد معظم الثغرات الحالية في القدرات أو تخفيضها، كان عدد من البعثات - بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، في وجه تفشي الإيبولا في عام ٢٠١٤ - تكافح لتلبية احتياجات هائلة في الميدان. ولقد أثبتت التجربة أن الأزمات الجديدة والمتجددة يمكن أن تندلع في أي وقت وفي أي مكان. ويعتبر تكوين القوات وإدارة القدرات والإعلان عن التبرعات وتحسين معايير الأداء ورفع مستوى التأهب في أوقات السلم، كلها أموراً لاغنى

منتظم بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بهذه البعثات والمشاركة في هذه الحوار.

٤٥ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/70/L.14.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/C.4/70/L.5)

مشروع المقرر A/C.4/70/L.5: مسألة جبل طارق

٤٧ - الرئيس: قال إن مشروع المقرر لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٤٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/70/L.5.

البند ٥٦ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع) (A/70/95-S/2015/446 و A/70/357-S/2015/682)

٤٩ - السيد كيم تايدونغ (جمهورية كوريا): قال إنه تم إحراز تقدم كبير في العام الماضي في الجهود الرامية إلى تحسين أنشطة حفظ السلام وتعزيز قدراتها: فقد ناقش القادة العسكريون الذين حضروا مؤتمر الأمم المتحدة الأول لرؤساء أركان الدفاع كيفية تحسين الأداء العسكري في عمليات حفظ السلام في الميدان؛ وأسفر الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام عن عدد من التوصيات الجريئة والطموحة، المبينة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام بشأن توحيد قوانيننا من أجل السلام: السياسة والشراكة والناس (A/70/95-S/2015/446)؛ وأصدر الأمين العام تقريره عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام:

واتسع إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، تعمل بعثات حفظ السلام على نحو متزايد في بيئات متنوعة وصعبة، وغالبا ما تكون في بيئات عدائية في أوضاع سياسية أكثر غموضاً وتقلباً من أي وقت مضى، وتحتاج إلى التواصل مع مجموعة معقدة من الجهات الفاعلة. وقد أبرز هذا الاتجاه المسائل المحرجة التي تتعلق بسيادة البلد المضيف وموافقته، وحماية المدنيين، وبناء القدرات الوطنية. ونتيجة لذلك، أصبح حفظ السلام مشروعاً متعدد الأبعاد ومتعدد الجوانب، يخضع لولايات وأحكام جديدة ومعقدة. ومع ذلك، فإن إنجازات عمليات حفظ السلام في معظم الحالات، كانت أقل بكثير من النتائج المرجوة.

٥٤ - وأعرب في هذا السياق، عن إشادة وفده بالأمين العام لقيامه بعقد الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، الذي أصدر توصيات شاملة وعملية. وفي ضوء نتائج التنفيذ المحدود لتوصيات الإبراهيمي، واستخلاص الدروس من أفضل الممارسات الأخرى، يرى وفده أن من الضروري القيام بدراسة متعمقة لتقرير الفريق والتقرير ذي الصلة للأمين العام من أجل تحقيق الحد الأقصى والأمثل لنتائج تنفيذ توصياتهما.

٥٥ - وأشار إلى أن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة المكلفة بإجراء استعراض رسمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي لأي نهج شامل للسلام والأمن الدوليين، من خلال هيكل الأمم المتحدة لحفظ السلام، أن يشتمل على مزيج متوازن من حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام. وينبغي التركيز بشكل مناسب على ما يمكن القيام به في مجال منع نشوب النزاعات من خلال تنفيذ أحكام الميثاق التي لا تستخدم بشكل كامل وتعزيز الموارد والقدرات المتاحة للأمانة العامة لهذا الغرض. وأعرب في هذا الصدد، عن

عنها لتحسين الاستعداد لنشوب النزاعات في المستقبل والاستجابة لها. وأعرب عن ترحيب وفده بالتحسينات التي أدخلتها الأمانة العامة مؤخراً على إدارة القدرات بإنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها، ووضع نظام تأهب قدرات حفظ السلام الذي حل محل نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، وتعزيز مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام من خلال التواصل مع الدول الأعضاء. وقد أعلنت جمهورية كوريا عن ثلاثة تبرعات كبيرة في مؤتمر قمة القادة، بما في ذلك الالتزام بتقديم وحدة هندسية إضافية للمساعدة في التعمير والأنشطة الإنسانية في مناطق النزاع.

٥٢ - وأضاف أنه يجب تعزيز الشراكة مع المنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية. ونظراً للطابع المتشابك والمعقد للتحديات المعاصرة، ينبغي للأمم المتحدة أن تقيم شراكات أكثر تماسكاً وفعالية على جميع المستويات، وأن تتخذ خطوات حاسمة لتعزيز الهياكل الإقليمية للسلام والأمن. وقد أصبحت المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، أكثر أهمية في سياق الأمن العالمي بسبب مزاياها النسبية الفريدة. ومن المفيد دراسة توصية الفريق المستقل الرفيع المستوى بأن تقدم المنظمة دعماً تمكينياً لعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال توفير تمويل أكثر قابلية للتنبؤ. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعهدت جمهورية كوريا بتقديم معدات جاهزة للنشر للمستشفيات من المستوى الثاني عن طريق الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز قدرات حفظ السلام في أفريقيا.

٥٣ - السيد بهاتاراي (نيبال): قال إن حكومته تولي اهتماماً كبيراً لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تساهم فيها منذ ٥٧ عاماً. ومنذ نشر أول عملية عام ١٩٤٨، تطور نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٥٧ - واستطرد أن نيبال ملتزمة بزيادة عدد النساء في قوات الجيش والشرطة، ونشر المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة، التي تنفذها من خلال خطة عمل وطنية مخصصة. وتركز الدورات التدريبية السابقة للنشر التي تقدمها للقوات تركيزا شديدا على حماية المدنيين وبوجه خاص على حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي خلال النزاعات وبعدها؛ كما يُقدّم تدريب مكثف على سياسات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين وحماية حقوق الإنسان. وتعمل نيبال على إنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين وتؤيد نهج الأمين العام في هذا الصدد تأييدا تاما.

٥٨ - وختم كلامه بقوله إن حفظ السلام بحكم طبيعته، يجب أن يظل مسؤولية مشتركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والدول المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والبلد المضيف والأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن شأن التكبير في المشاركة والتشاور في صياغة ولايات البعثات واستراتيجيات انسحابها أن تجعل البعثات أكثر فعالية. ويجب أن تعكس ولايات البعثات الحقائق على أرض الواقع، وأن تكون متجاوبة مع الظروف المتغيرة. كما يجب أن تحترم المبادئ الأساسية لحفظ السلام في الأمم المتحدة، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية. ويعتبر تزايد الهجمات ضد أفراد حفظ السلام مسألة مثيرة للقلق البالغ. وتعتبر سلامتهم وأمنهم من مسؤولية الأمم المتحدة ويجب إيلاؤها الأولوية القصوى. وينبغي أيضا عدم التنازل عن حصانتهم بشكل اعتباطي، وبطريقة غير شفافة، ودون تشاور مسبق مع الحكومة المرسلة.

ترحيب وفده بتعيين الرئيسين المشاركين لتيسير المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إعادة النظر في هيكل بناء السلام وعن تطلعه للمشاركة في هذه العملية. ويجب أيضا النظر في تلك الجهود وتنفيذها جنبا إلى جنب مع خطة التنمية الجديدة كآلية وقائية مستدامة طويلة الأجل.

٥٦ - وأضاف أن نيبال قدمت حتى الآن، ما يزيد على ١٢٠.٠٠٠ من حفظة السلام في ٤٢ بعثة مختلفة في جميع أنحاء العالم؛ ٧٠ منهم فقدوا حياتهم في خدمة قضية السلام والأمن الدوليين. وقامت نيبال بنشر وحدتين من وحداتها في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقدمت أيضا قدرات متخصصة مثل سرية التخلص من الذخائر المتفجرة، وأفرقة الشرطة العسكرية ووحدات القوات الخاصة في عدد من بعثات الأمم المتحدة الأخرى في جميع أنحاء أفريقيا. ويخدم الأفراد النيباليون حاليا في ١٥ بعثة: وب ١٩٩ ٥ من الجنود الذكور و١٦٩ من الإناث الذين تم نشرهم، تعتبر نيبال سادس أكبر البلدان المساهمة بقوات. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها نيبال كبلد غير ساحلي ومن أقل البلدان نموا في التحول من نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، فقد رحبت بنظام تأهب قدرات حفظ السلام باعتباره المدخل الوحيد للتعهدات والالتزامات المتعلقة بحفظ السلام، ووضعت جميع تعهداتها في هذا النظام الجديد لاستعراضها. وهي تأمل في توخي الشفافية والتزاهة في تنفيذ النظام. ونيبال على استعداد أيضا لمساعدة البلدان الزميلة المساهمة بقوات في تنظيم دورات تدريبية متخصصة لما قبل النشر وغيرها من الدورات، ولا سيما من خلال مركزها التدريبي لحفظ السلام، التي تخطط لتطويره كمركز إقليمي للتميز.

بنغلاديش من أوائل البلدان التي تسجل تعهداتها من خلال نظام تأهب قدرات حفظ السلام التي بدأ العمل به حديثا.

٦٢ - وأعرب عن ترحيب وفده بأن عمليات حفظ السلام قد تحسنت، وبأنها تدار بصورة أكثر جدية من أي وقت مضى. ومن الجوهرى من أجل تحقيق السلام المستدام والاستقرار والأمن، إيجاد عقلية من التسامح والاحترام المتبادل بغض النظر عن الاختلافات العرقية أو الاجتماعية أو الدينية. وتثق بنغلاديش بأنه يمكن تحقيق عالم أكثر سلاما إذا تم الالتزام بتخصيص المزيد من الموارد لتحقيق هذه الغاية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

٥٩ - السيد أخطر الزمان (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش باعتبارها من أهم الدول المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، لها مصلحة حيوية في فعالية عمليات حفظ السلام. وإنها إذ تسلم بأن نطاق حفظ السلام وسياقه يتغير بسرعة، ما فتئت تقوم باستمرار بتحديث قدراتها المتعلقة بالنشر وأثبتت قدرتها على النشر في وقت قصير جدا إلى بعثات معقدة وتنطوي على مخاطر شديدة. وتقر بنغلاديش بالحاجة إلى تحسين النشر السريع وتكوين القوات في البعثات في طور البدء، وكفالة تعزيز حماية المدنيين، وتعرب عن استعدادها للمساهمة في تلك المجالات.

٦٠ - وذكر أن بلده إدراكا منه لضرورة تحديث التقنيات التي تستخدمها قوات حفظ السلام، قام بإنشاء معهد بنغلاديش للتدريب على عمليات دعم السلام، الذي يعتبر من أحدث طراز ويجري تطويره كمركز للتميز في مجال تدريب قوات حفظ السلام البنغلاديشية وتوفير التدريب المخصص والتدريبات المشتركة والدعم الفني للبلدان الأخرى المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة. وتعمل بنغلاديش على تعزيز التدريب في مجال حماية المدنيين والمنظور الجنساني وقضايا حقوق الإنسان والمهارات اللغوية وتؤيد بقوة سياسة عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بسوء السلوك الجنسي من جانب حفظة السلام.

٦١ - وأضاف أن وفده قد أيد اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنفاذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى ويعرب عن استعداد له مواصلة المشاركة في الأفكار البناءة التي طرحت في تقرير الأمين العام. وتبرز التعهدات التي أعلنت عنها حكومته في المؤتمر الأخير لقمّة القادة فيما يتعلق بتقديم وحدات المشاة ووحدات الشرطة المشكلة والعوامل المساعدة، بما في ذلك الطائرات العمودية للخدمات، التزامها المستمر بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودعمها الكامل لها. وكانت